

# «ستار أكاديمي» و«سوبر ستار» و«الأخ الأكبر» برامج حولت التلفزيون إلى ميدان معركة جديدة بين الناشطات السياسيات وخصومهن

صوتك وصل

وأثار ذلك الإجراء بالذات نقمة الإصلاحيين في الدولة باعتبارها تعديا على نصوص الدستور الكويتي بخصوص حرية التعبير فضلا عن الحريات السياسية. ومع ان قانون 2006 يمنح الحرية السياسية للصحافة فإنه يشهد العقوبات على انتقاد النظام أو القضاء، وأظهرت الحكومة تصميما قويا في مهاجمة وسائل الإعلام لبتها مواد سياسية وانتقادية بشكل صريح. ولكن هذا القانون ينطوي على إمكان إساءة التطبيق وهذا ما حدث عام 2008 عندما تعرضت وسائل إعلامية أخرى للهجوم. وغالبا ما يكون الكوميديون والساخرون أول من يوسع الحدود كما حدث في «صوتك وصل»، ولكن الضحايا الجادين غالبا ما يتابعون ويستغلون أي فجوة.

وهذا هو ما حدث في مارس 2008 عندما هاجمت السلطات صحيفتي «الأبراج» و«الشعب» بسبب انتقادهما لرئيس الوزراء. وجرى ذلك كله تحت ستار قانون جديد يمنح على «تجريم التشجيع على السلوك اللا أخلاقي والمشايع والمناهضة للحكومة والكشف عن أسرار الدولة أو أهانة الإسلام على الإنترنت». ان مصدر القلق الرئيسي للنساء في الكويت يتمثل في إضافة عبارة «السلوك اللا أخلاقي» التي النقص، وهو ما يمكن استخدامه بسهولة لترح مسالة حقوق المرأة وما إذا كانت هذه المسألة ستستخدم مرة أخرى كسلاح بين الحكومة والإصلاحيين، مع إبداء اهتمام قليل بالنساء المشاركات فعليا في مثل هذه القرارات، ان فرض رقابة على السلوك اللا أخلاقي نص يمكن تفسيره بطرق عديدة ومختلفة، ومن الممكن تماما أن يؤدي أي تصوير غير إسلامي للنساء على التلفزيون إلى تعرض برنامج أو وسيلة إعلامية للهجوم بسبب آرائها السياسية تحت ستار حماية القيم الإسلامية.

والمعروف أن وسائل الإعلام الإسلامية كاساس لهجومهم المضاد. وهناك احتمال بأنهم يستخدمون ذلك لإضعاف عملية الإصلاح السياسي وإظهار ان المشكلات الاجتماعية مثل تصاعد الجريمة ومعدلات الطلاق المتزايدة يمكن تحميل اللوم فيها على السماح للنساء بدخول معتزك السياسة في حين أنه ينبغي عليهن إنشاء أسرة قوية ومستقرة. ولكن نظرا للدعم للإصلاح والتحرير فإن الاحتمال قليل لنجاح ذلك، كما ان المعارضة للإعلام ستكون قائمة على الأراجح على المعركة بين الإسلام و«الغرب»، كما تتجلى في أرجاء الشرق الأوسط تحت أقمعة متعددة. ويرهن البرنامج على المدى الأوسع على أنه سياسي للغاية وأشار بعض المنتقدين إلى أن طبيعة البرنامج التي تتضمن تصويتا شعبيا للجمهور المفضلين، هي انتقاد غير مباشر للسود العربية التي لا تمارس الديمقراطية الكاملة، مع ان هذه النقطة بالذات يجب ان تبقى إلى حد كبير في مجال التخمين.

انتسعت هذه الحملة على الرقابة لتشمل الإعلام كله وتعرضت الكويت الآن لتهمسة الرقابة على الصحافة مع تحول المعركة بين الإصلاحيين والحكومة، وحدثنا في عام 2009 منعت الحكومة عرض البرنامج والتجريد أخرى منها، من المستحيل عمليا تحقيق التوازن ولكن ينبغي على الأقل سماع الآراء المعارضة والتعامل معها.

ولكن مسألة ما إذا كان ينبغي السماح لمثل هذه البرامج في مجتمع إسلامي ان تطرح شبح الرقابة. فلطالما حاولت الكويت تبني أسلوب منفتح تجاه الإعلام والبيت، ولذلك فإن الرقابة على التلفزيون تفسد صميم هذا التقليد، فمن جهة تخرس البرامج التي توسع الحدود على الحوار السياسي وتثير مسائل مهمة لا يمكن إصالتها عن طريق وسائل تقليدية مثل الراديو والكلمة المطبوعة. شعبية «ستار أكاديمي» وبرامج مشابهة قد تمنحها شرعية وتثيرا يبدوان أكثر من حقهما خصوصا لجمهور غربي لا يجد فيها أمورا غير لائقة.

لقد فتحت شعبيتها حوارا جديدا وأصبح سلوك النساء في برامج الواقع ميدان معركة جديد مثلما حدث بالنسبة لحقوق المرأة السياسية، ولخصيتهم على أسلوب حياتهم في مواجهة زحف العولمة



«ستار أكاديمي» أحد برامج تلفزيون الواقع الذي أحدث جدلا كبيرا

لإسلام. وفي حين يمكن لبرامج الواقع مثل «ستار أكاديمي» و«سوبر ستار» و«الربيع» ان توصف بأنها مجرد تلفزيون تجاري في الغرب إلا ان هذه البرامج حظيت بتأثير غير متكافئ تصاعد الجريمة ومعدلات الطلاق المتزايدة يمكن تحميل اللوم فيها على السماح للنساء بدخول معتزك السياسة في حين أنه ينبغي عليهن إنشاء أسرة قوية ومستقرة. ولكن نظرا للدعم للإصلاح والتحرير فإن الاحتمال قليل لنجاح ذلك، كما ان المعارضة للإعلام ستكون قائمة على الأراجح على المعركة بين الإسلام و«الغرب»، كما تتجلى في أرجاء الشرق الأوسط تحت أقمعة متعددة. ويرهن البرنامج على المدى الأوسع على أنه سياسي للغاية وأشار بعض المنتقدين إلى أن طبيعة البرنامج التي تتضمن تصويتا شعبيا للجمهور المفضلين، هي انتقاد غير مباشر للسود العربية التي لا تمارس الديمقراطية الكاملة، مع ان هذه النقطة بالذات يجب ان تبقى إلى حد كبير في مجال التخمين.

انتسعت هذه الحملة على الرقابة لتشمل الإعلام كله وتعرضت الكويت الآن لتهمسة الرقابة على الصحافة مع تحول المعركة بين الإصلاحيين والحكومة، وحدثنا في عام 2009 منعت الحكومة عرض البرنامج والتجريد أخرى منها، من المستحيل عمليا تحقيق التوازن ولكن ينبغي على الأقل سماع الآراء المعارضة والتعامل معها.

ولكن مسألة ما إذا كان ينبغي السماح لمثل هذه البرامج في مجتمع إسلامي ان تطرح شبح الرقابة. فلطالما حاولت الكويت تبني أسلوب منفتح تجاه الإعلام والبيت، ولذلك فإن الرقابة على التلفزيون تفسد صميم هذا التقليد، فمن جهة تخرس البرامج التي توسع الحدود على الحوار السياسي وتثير مسائل مهمة لا يمكن إصالتها عن طريق وسائل تقليدية مثل الراديو والكلمة المطبوعة. شعبية «ستار أكاديمي» وبرامج مشابهة قد تمنحها شرعية وتثيرا يبدوان أكثر من حقهما خصوصا لجمهور غربي لا يجد فيها أمورا غير لائقة.

لقد فتحت شعبيتها حوارا جديدا وأصبح سلوك النساء في برامج الواقع ميدان معركة جديد مثلما حدث بالنسبة لحقوق المرأة السياسية، ولخصيتهم على أسلوب حياتهم في مواجهة زحف العولمة

لكن المؤكد ان فتح حوار جديد حول مشاركة النساء بدلا من حق الانتخاب كان مؤشرا على ان المعركة الطويلة دخلت طورها النهائي، وكما قالت شيخة النصف رئيسة جمعية المرأة الاجتماعية الكويتية، فإن «الوضع العالمي والخليجي قد تبدل لصالح حقوق المرأة، الحكومة تتلقى بنقلها وراء مشروع القانون، ولكننا بحاجة الى مزيد من الجهد»، وفي النهاية أتمت الحملة الإعلامية المنجسدة ثمارها ومنحت المرأة حق التمثيل الكامل والاعتراف السياسي.

ولكن المحافظين اظهروا انهم لن يسلموا بالهزيمة بسهولة وبادروا مرة أخرى الى الهجوم مركزين على الموقف الغربي المفترض للإعلام، وممنهج انفتاح الكويت على التأثير الدولي والعصر الإلكتروني للانترنت والقضايا التلفزيونية تقاطع جديدة للهجوم على أساس لا أخلاقيتها المفترضة، هذا الجدل بالذات الذي لايزال مستمرا يحنج الى متابعة وثيقة لأنه يجري إزاء الاندفاع العام للتيار الإسلامي في المنطقة.

والمفارقة هي انه مع تحرك الكويت باتجاه الديمقراطية الكاملة فإنه يتحرك نفسها معرضة لاستغلال من قبل الشعوبيين مع احتمال ان تخسر بسهولة الانتصار السياسي للمرأة الذي تحقق بصعوبة.

بالرغم من إعطاء المرأة حق الانتخاب ودخول نساء الى مجلسي الأمة والوزراء يتواصل الجدل الإعلامي وأصبح التلفزيون ميدانا جديدا للمعركة بين ناشطات حقوق المرأة وخصومهن من المحافظين. ومع استمرار تحول الثقافة الكويتية الى الغرب وبث البرامج التلفزيونية ذات التأثير الغربي يشعر الإسلاميون بان طبيعة المجتمع الكويتي يجري تغييرها وبأن مخاوفهم من ان السماح للمرأة بدخول الحكومة سيؤدي إلى انحطاط أخلاقي قد أصبحت حقيقة واقعة. وكانت أبرز قضية تتعلق ببرنامج تلفزيون الواقع يدعى «ستار أكاديمي» وهو برنامج موافب على مستوى الوطن العربي انطلق لأول مرة في 2004/2003. وأثار البرنامج مخاوف جدية في كثير من البلدان الإسلامية حول تصرفات النساء وانتقادات بأنه يشجع على مواقف مخالفة

تتفق كل النصوص القرآنية على ان المرأة مساوية للرجل في الحقوق والواجبات، وبالمثل شاركت المرأة المسلمة في اليمن الولاء للنبي ﷺ في البيعتين الأولى والثانية في العقبة، ان المعنى العصري ليمن الولاء (للحاكم) هو الانتخابات ولو لم تمتلك المرأة حق الانتخاب والمشاركة في العملية السياسية لكان النبي قد قصر يمن الولاء على الرجل من دون المرأة، ان الحقوق السياسية للمرأة ليست قضية المرأة تماما، انها تتعلق بتحرير نصف المجتمع وتحرير المجتمع كله، اي ان تحقيق الديمقراطية الكاملة والمشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة سيكلمان دورها الطبيعي في المجتمع.

كان الغرض من المقالة إشراك الرجال والنساء الذين يقفون في الوسط ويرغبون في التمسك بالقيم الإسلامية ولكنهم كانوا ايدولوجيا ضد النساء السياسيات. وكان استقطاب الحوار خلال التسعينيات قد دفع بكثيرين من الكويتيين للاعتقاد بأن وجهتي النظر تلغي أحدهما الأخرى وان السماح للمرأة بالتمتع بحقوق سياسية كاملة أمر مخالف للإسلام بشكل ما، وهكذا فتح التفسير السابق طريقا ثالثا وجد الإسلاميين المتشددين من كثير من التأييد، وانضم كويتيون بارزون آخرون الى المعركة ففي مقالة في صحيفة «القيس» اليومية كتبت الحامية بدرية العوده:

«ان مشاركة المرأة المسلمة في النشاط السياسي في عهد النبي ﷺ كانت واضحة وتجلت في بيعة النساء للنبي لأنهن اعتبرنه زعيما للمسلمين، وكانت تلك المشاركة دليلا على الشخصية المستقلة للمرأة وعلى حقيقة انها ليست فقط غير خاضعة للرجل بل انها أقسمت بمن الولاء للحاكم مثل الرجل تماما».

هذه الآراء أخذت تؤثر على طبيعة الحوار ودفعت بالإسلاميين الى مواقع الدفاع، والى خسارتهم لشرعيتهم بسرعة في نظر كثيرين من الكويتيين، وبدلا من التشبث بموقفهم والإصرار على استبعاد المرأة من السياسة كليا فإنهم شرعوا بالرد بأسلوب أقل دفاعية وسلموا بأن القانون لا يمنح المرأة من الانتخابات، ولكنهم اضطروا على المشاركة الفعلية في السياسة و الترشح للانتخابات او شغل منصب وزير، ومرة أخرى أدى هذا التحول في الاجراءات الى جدل مضاد حاد في الإعلام عندما قيل ان فتوى من عام 1985 اصدرتها هيئة الفتوى والتشريع الحكومية تنص على انه: من المظهور على المرأة ان تصعب عضوا في مجلس الأمة لأنه غير مسموح لها بالقيادة السياسية. وكمثال على ذلك صرح عضو المجلس ضيف الله أبو ريمية بأن احاديث نبوية وآيات قرآنية كثيرة تثبت ان «المرأة لم تعط مناصب قيادية ليس انتقاصا من قيمتها بل حماية لشرعها»، ومرة أخرى حول الإسلاميون وجهة الحوار وزعموا انهم يحمون المرأة وهي الفكرة التي يواصلون التمسك بها الى يومنا هذا، اما العضو الأعلى صوتا في مناهضة منح المرأة تمثيلا ديموقراطيا كاملا وهو العضو الإسلامي في المجلس وليد الطبطبائي فقد ساند رأي أبو ريمية بأنه ضد حصول المرأة على حق الانتخابات والترشح انطلاقا من «الشرعية الإسلامية تسمح للرجل فقط بحكم الدولة وبالرغم من ذلك نعتقد بأن للمرأة الحق بالتصويت للمرشحين واختيار الممثلين، لها الحق بالانتقاد والمعارضة والتعبير عن الرأي بموجب الشريعة ولكننا



الحلقة 20

بدأ الشيخ د. مشعل عبدالله الجابر الصباح العمل على أطروحته منذ بدأ الدراسة في جامعة هارفارد، أشهر الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، واستمر بالعمل على تطويرها طوال فترة دراسته لما تشكل لديه من اهتمام خاص، حتى أتمها واكتملت كاطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة كنجز كوليج إحدى أرقى الجامعات البريطانية، وأشهرها على الإطلاق باهتمامها بالشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا المرأة في الشرق الأوسط بشكل خاص، ما جعل المهمة مضاعفة على الباحث الذي استعان بالمصادر والمراجع من الكويت، وأنجز العمل الميداني للأطروحة بكفاءة من خلال نماذج متعددة من المرأة القيادية في مختلف القطاعات.

يذكر ان اطروحة الشيخ د. مشعل الصباح ستتم طباعتها في كتاب باللغة الانجليزية وسيتم نشرها في دور النشر الأميركية والبريطانية وعدة دول أوروبية لما لها من أهمية وبما تتضمنه من قيمة علمية وتسد فراغا كبيرا في المكتبات الأجنبية حول هذا الجانب من الحياة السياسية والفكرية.

## السلوك الأخلاقي كان ذريعة الجماعات الدينية في مواجهة حرية التعبير



والمعروف أن وسائل الإعلام الإسلامية كاساس لهجومهم المضاد. وهناك احتمال بأنهم يستخدمون ذلك لإضعاف عملية الإصلاح السياسي وإظهار ان المشكلات الاجتماعية مثل تصاعد الجريمة ومعدلات الطلاق المتزايدة يمكن تحميل اللوم فيها على السماح للنساء بدخول معتزك السياسة في حين أنه ينبغي عليهن إنشاء أسرة قوية ومستقرة. ولكن نظرا للدعم للإصلاح والتحرير فإن الاحتمال قليل لنجاح ذلك، كما ان المعارضة للإعلام ستكون قائمة على الأراجح على المعركة بين الإسلام و«الغرب»، كما تتجلى في أرجاء الشرق الأوسط تحت أقمعة متعددة. ويرهن البرنامج على المدى الأوسع على أنه سياسي للغاية وأشار بعض المنتقدين إلى أن طبيعة البرنامج التي تتضمن تصويتا شعبيا للجمهور المفضلين، هي انتقاد غير مباشر للسود العربية التي لا تمارس الديمقراطية الكاملة، مع ان هذه النقطة بالذات يجب ان تبقى إلى حد كبير في مجال التخمين.

انتسعت هذه الحملة على الرقابة لتشمل الإعلام كله وتعرضت الكويت الآن لتهمسة الرقابة على الصحافة مع تحول المعركة بين الإصلاحيين والحكومة، وحدثنا في عام 2009 منعت الحكومة عرض البرنامج والتجريد أخرى منها، من المستحيل عمليا تحقيق التوازن ولكن ينبغي على الأقل سماع الآراء المعارضة والتعامل معها.

ولكن مسألة ما إذا كان ينبغي السماح لمثل هذه البرامج في مجتمع إسلامي ان تطرح شبح الرقابة. فلطالما حاولت الكويت تبني أسلوب منفتح تجاه الإعلام والبيت، ولذلك فإن الرقابة على التلفزيون تفسد صميم هذا التقليد، فمن جهة تخرس البرامج التي توسع الحدود على الحوار السياسي وتثير مسائل مهمة لا يمكن إصالتها عن طريق وسائل تقليدية مثل الراديو والكلمة المطبوعة. شعبية «ستار أكاديمي» وبرامج مشابهة قد تمنحها شرعية وتثيرا يبدوان أكثر من حقهما خصوصا لجمهور غربي لا يجد فيها أمورا غير لائقة.

لقد فتحت شعبيتها حوارا جديدا وأصبح سلوك النساء في برامج الواقع ميدان معركة جديد مثلما حدث بالنسبة لحقوق المرأة السياسية، ولخصيتهم على أسلوب حياتهم في مواجهة زحف العولمة

لكن المؤكد ان فتح حوار جديد حول مشاركة النساء بدلا من حق الانتخاب كان مؤشرا على ان المعركة الطويلة دخلت طورها النهائي، وكما قالت شيخة النصف رئيسة جمعية المرأة الاجتماعية الكويتية، فإن «الوضع العالمي والخليجي قد تبدل لصالح حقوق المرأة، الحكومة تتلقى بنقلها وراء مشروع القانون، ولكننا بحاجة الى مزيد من الجهد»، وفي النهاية أتمت الحملة الإعلامية المنجسدة ثمارها ومنحت المرأة حق التمثيل الكامل والاعتراف السياسي.

ولكن المحافظين اظهروا انهم لن يسلموا بالهزيمة بسهولة وبادروا مرة أخرى الى الهجوم مركزين على الموقف الغربي المفترض للإعلام، وممنهج انفتاح الكويت على التأثير الدولي والعصر الإلكتروني للانترنت والقضايا التلفزيونية تقاطع جديدة للهجوم على أساس لا أخلاقيتها المفترضة، هذا الجدل بالذات الذي لايزال مستمرا يحنج الى متابعة وثيقة لأنه يجري إزاء الاندفاع العام للتيار الإسلامي في المنطقة.

والمفارقة هي انه مع تحرك الكويت باتجاه الديمقراطية الكاملة فإنه يتحرك نفسها معرضة لاستغلال من قبل الشعوبيين مع احتمال ان تخسر بسهولة الانتصار السياسي للمرأة الذي تحقق بصعوبة.

بالرغم من إعطاء المرأة حق الانتخاب ودخول نساء الى مجلسي الأمة والوزراء يتواصل الجدل الإعلامي وأصبح التلفزيون ميدانا جديدا للمعركة بين ناشطات حقوق المرأة وخصومهن من المحافظين. ومع استمرار تحول الثقافة الكويتية الى الغرب وبث البرامج التلفزيونية ذات التأثير الغربي يشعر الإسلاميون بان طبيعة المجتمع الكويتي يجري تغييرها وبأن مخاوفهم من ان السماح للمرأة بدخول الحكومة سيؤدي إلى انحطاط أخلاقي قد أصبحت حقيقة واقعة. وكانت أبرز قضية تتعلق ببرنامج تلفزيون الواقع يدعى «ستار أكاديمي» وهو برنامج موافب على مستوى الوطن العربي انطلق لأول مرة في 2004/2003. وأثار البرنامج مخاوف جدية في كثير من البلدان الإسلامية حول تصرفات النساء وانتقادات بأنه يشجع على مواقف مخالفة

لكن المؤكد ان فتح حوار جديد حول مشاركة النساء بدلا من حق الانتخاب كان مؤشرا على ان المعركة الطويلة دخلت طورها النهائي، وكما قالت شيخة النصف رئيسة جمعية المرأة الاجتماعية الكويتية، فإن «الوضع العالمي والخليجي قد تبدل لصالح حقوق المرأة، الحكومة تتلقى بنقلها وراء مشروع القانون، ولكننا بحاجة الى مزيد من الجهد»، وفي النهاية أتمت الحملة الإعلامية المنجسدة ثمارها ومنحت المرأة حق التمثيل الكامل والاعتراف السياسي.

ولكن المحافظين اظهروا انهم لن يسلموا بالهزيمة بسهولة وبادروا مرة أخرى الى الهجوم مركزين على الموقف الغربي المفترض للإعلام، وممنهج انفتاح الكويت على التأثير الدولي والعصر الإلكتروني للانترنت والقضايا التلفزيونية تقاطع جديدة للهجوم على أساس لا أخلاقيتها المفترضة، هذا الجدل بالذات الذي لايزال مستمرا يحنج الى متابعة وثيقة لأنه يجري إزاء الاندفاع العام للتيار الإسلامي في المنطقة.

والمفارقة هي انه مع تحرك الكويت باتجاه الديمقراطية الكاملة فإنه يتحرك نفسها معرضة لاستغلال من قبل الشعوبيين مع احتمال ان تخسر بسهولة الانتصار السياسي للمرأة الذي تحقق بصعوبة.

بالرغم من إعطاء المرأة حق الانتخاب ودخول نساء الى مجلسي الأمة والوزراء يتواصل الجدل الإعلامي وأصبح التلفزيون ميدانا جديدا للمعركة بين ناشطات حقوق المرأة وخصومهن من المحافظين. ومع استمرار تحول الثقافة الكويتية الى الغرب وبث البرامج التلفزيونية ذات التأثير الغربي يشعر الإسلاميون بان طبيعة المجتمع الكويتي يجري تغييرها وبأن مخاوفهم من ان السماح للمرأة بدخول الحكومة سيؤدي إلى انحطاط أخلاقي قد أصبحت حقيقة واقعة. وكانت أبرز قضية تتعلق ببرنامج تلفزيون الواقع يدعى «ستار أكاديمي» وهو برنامج موافب على مستوى الوطن العربي انطلق لأول مرة في 2004/2003. وأثار البرنامج مخاوف جدية في كثير من البلدان الإسلامية حول تصرفات النساء وانتقادات بأنه يشجع على مواقف مخالفة

تتفق كل النصوص القرآنية على ان المرأة مساوية للرجل في الحقوق والواجبات، وبالمثل شاركت المرأة المسلمة في اليمن الولاء للنبي ﷺ في البيعتين الأولى والثانية في العقبة، ان المعنى العصري ليمن الولاء (للحاكم) هو الانتخابات ولو لم تمتلك المرأة حق الانتخاب والمشاركة في العملية السياسية لكان النبي قد قصر يمن الولاء على الرجل من دون المرأة، ان الحقوق السياسية للمرأة ليست قضية المرأة تماما، انها تتعلق بتحرير نصف المجتمع وتحرير المجتمع كله، اي ان تحقيق الديمقراطية الكاملة والمشاركة السياسية للمرأة كناخبة ومرشحة سيكلمان دورها الطبيعي في المجتمع.

كان الغرض من المقالة إشراك الرجال والنساء الذين يقفون في الوسط ويرغبون في التمسك بالقيم الإسلامية ولكنهم كانوا ايدولوجيا ضد النساء السياسيات. وكان استقطاب الحوار خلال التسعينيات قد دفع بكثيرين من الكويتيين للاعتقاد بأن وجهتي النظر تلغي أحدهما الأخرى وان السماح للمرأة بالتمتع بحقوق سياسية كاملة أمر مخالف للإسلام بشكل ما، وهكذا فتح التفسير السابق طريقا ثالثا وجد الإسلاميين المتشددين من كثير من التأييد، وانضم كويتيون بارزون آخرون الى المعركة ففي مقالة في صحيفة «القيس» اليومية كتبت الحامية بدرية العوده:

«ان مشاركة المرأة المسلمة في النشاط السياسي في عهد النبي ﷺ كانت واضحة وتجلت في بيعة النساء للنبي لأنهن اعتبرنه زعيما للمسلمين، وكانت تلك المشاركة دليلا على الشخصية المستقلة للمرأة وعلى حقيقة انها ليست فقط غير خاضعة للرجل بل انها أقسمت بمن الولاء للحاكم مثل الرجل تماما».

هذه الآراء أخذت تؤثر على طبيعة الحوار ودفعت بالإسلاميين الى مواقع الدفاع، والى خسارتهم لشرعيتهم بسرعة في نظر كثيرين من الكويتيين، وبدلا من التشبث بموقفهم والإصرار على استبعاد المرأة من السياسة كليا فإنهم شرعوا بالرد بأسلوب أقل دفاعية وسلموا بأن القانون لا يمنح المرأة من الانتخابات، ولكنهم اضطروا على المشاركة الفعلية في السياسة و الترشح للانتخابات او شغل منصب وزير، ومرة أخرى أدى هذا التحول في الاجراءات الى جدل مضاد حاد في الإعلام عندما قيل ان فتوى من عام 1985 اصدرتها هيئة الفتوى والتشريع الحكومية تنص على انه: من المظهور على المرأة ان تصعب عضوا في مجلس الأمة لأنه غير مسموح لها بالقيادة السياسية. وكمثال على ذلك صرح عضو المجلس ضيف الله أبو ريمية بأن احاديث نبوية وآيات قرآنية كثيرة تثبت ان «المرأة لم تعط مناصب قيادية ليس انتقاصا من قيمتها بل حماية لشرعها»، ومرة أخرى حول الإسلاميون وجهة الحوار وزعموا انهم يحمون المرأة وهي الفكرة التي يواصلون التمسك بها الى يومنا هذا، اما العضو الأعلى صوتا في مناهضة منح المرأة تمثيلا ديموقراطيا كاملا وهو العضو الإسلامي في المجلس وليد الطبطبائي فقد ساند رأي أبو ريمية بأنه ضد حصول المرأة على حق الانتخابات والترشح انطلاقا من «الشرعية الإسلامية تسمح للرجل فقط بحكم الدولة وبالرغم من ذلك نعتقد بأن للمرأة الحق بالتصويت للمرشحين واختيار الممثلين، لها الحق بالانتقاد والمعارضة والتعبير عن الرأي بموجب الشريعة ولكننا